

انضمام عناصر البوليساريو للقاعدة يهدد استقرار منطقة الساحل

محمد ماموني العلوي

أكبر المهربين للمخدرات الصلبة، التي تعتبر نقطة ارتكاز عبر أفريقيا، وأحد تجار الأسلحة المهربة من ليبيا، بما يجعل من التنظيم أحد أخطر وأكبر التنظيمات الإرهابية في المنطقة برمتها".

وقد اختار عدنان أبو الوليد الصحراوي، وهو أحد عناصر البوليساريو، ليكون مسؤولاً عن كل فروع التنظيم في أفريقيا.

وحسب معطيات استخباراتية وفرها جهاز المكتب المركزي للأبحاث القضائية، تفرقت عناصر من البوليساريو على كل من تنظيمات، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وتنظيم المرابطون الإرهابي الذي تأسس إثر اندماج بين حركة "الموقعون بالدم" و"حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا"، كما يزعم عدنان أبو الوليد، "تنظيم الدولة الإسلامية بالصحراء الكبرى".



الشرقاوي الروداني

الجماعات الإرهابية استغلت ظروف المحتجزين بمخيمات تندوف لاستقطابهم

وحسب الشرقاوي، أظهرت البيانات العلمية وجود علاقة كبيرة بين تنظيم الدولة في الصحراء الكبرى والبوليساريو، وأن هناك عناصر من الجبهة التي بقيت حركتها مؤطرة من خلال توجيهات قيادات تنظيم القاعدة في شمال أفريقيا.

وسبق مركز الاستخبارات والأمن الاستراتيجي الأوروبي، أن حذر من تقارب البوليساريو مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مشيراً إلى الأوضاع الاجتماعية الكارثية في مخيمات تندوف التي تدفع جزءاً من الشباب إلى مغادرة المخيمات والاتحاق بالجماعات الإرهابية.

وفي مداخلة له أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ندد الفاضل أبريكة، وهو مدون صحراوي ومدافع عن حقوق الإنسان بمخيمات تندوف، بتجنيد في صفوف البوليساريو مقاتلين من جماعات مسلحة تنشط في منطقة الساحل والصحراء، مسلحاً بأن بعضهم يدعون بوجود مشنونة جهابي الساحل إلى الانضمام لصفوف الجبهة. وأشار المركز الدولي للدراسات حول الإرهاب، إلى أن تنظيم القاعدة وغيره من الجماعات المنطوقة في المنطقة تسعى إلى استغلال الوضع في المخيمات التي تسيطر عليها البوليساريو للقيام بأنشطة مكثفة للتجنيد.

توجيه تهمة غسيل الأموال إلى الرئيس الموريتاني السابق

أموال وممتلكات منقولة وعقارية جرى تحصيلها وجمعها بشكل غير مشروع من خلال جرائم أضرت بالمجتمع، بالرغم من محاولة بعض المشتبه بهم عرقلة سير العدالة، وعدم التعاون مع المحققين. كما أعلنت النيابة حفظ الدعوى بحق بقية المشتبه بهم (لم تحدد عددهم) بسبب عدم كفاية الأدلة.

التحقيقات مكنت من

اكتشاف وتجميد وحجز أموال وممتلكات منقولة وعقارية جرى تحصيلها وجمعها بشكل غير مشروع

وفي أكثر من مناسبة، نفى متهمون في هذا الملف، بينهم الرئيس السابق، تورطهم في فساد مالي. ومثل أمام النيابة في العاصمة نواكشوط العشرات من المتهمين في الملف المعروف بـ"ملف فساد عشيرة"، يومي الثلاثاء والأربعاء، في إشارة إلى سنوات حكم "ولد عبدالعزيز" (2009-2019).

ورفض ولد عبدالعزيز التعاون في إطار التحقيقات القضائية الجارية بدعوى تمتعه بالحصانة وفق المادة 93 من الدستور الموريتاني.

نواكشوط - وجهت النيابة العامة في موريتانيا، الخميس، إلى الرئيس السابق، محمد ولد عبدالعزيز، و12 آخرين من أركان حكمه، تهمة بينها غسيل أموال ومنح امتيازات غير مبررة في صفقات حكومية.

وأحالت النيابة، وفق بيان لها، المتهمين إلى "قطب التحقيق في الجرائم الاقتصادية" (إحدى هيئات النيابة). وطلبت النيابة وضع المتهمين تحت "تدابير المراقبة القضائية المشددة"، مع إطلاق سراحهم في انتظار اكتمال التحقيق. وأوصحت أن طلبها يأتي "تقديرًا للوقت الذي تتطلبه مثل هذه التحقيقات، وكذلك إجراءات عمليات استدراء الأموال، وضرورة أن يجري ذلك خارج الضغط الذي تشكله عادة أجال الحبس الاحتياطي".

ومن بين المتهمين الـ12 مع "ولد عبدالعزيز"، يوجد كل من رئيسي الوزراء السابقين، يحيى ولد حدمين، ومحمد سالم ولد البشير، وزير المالية السابق، المختار أجاوي، وزير البترول والطاقة السابق، الطالب عيدي فال، ورجل الأعمال، محمد الأمين ولد البوابات، ورجل الأعمال، محيي الدين محمد السالك أبوه.

وأفادت النيابة بأن التحقيقات مكنت من اكتشاف وتجميد وحجز

عبير موسى تقود المعركة ضد التطرف الديني في تونس

مراقبون: ماذا يفعل اتحاد العلماء المسلمين في بلد الزيتونة وبن عاشور



قيم الاعتدال والوسطية لا تتعارض مع مدينة الدولة

وأكد دعم نقابة الأئمة لمدينة الدولة وأنها قادرة على منافسة مثل هذه الجمعيات في الطرح بوجود مراكز دعوية في الزيتونة.

ولم تخف الإطارات الدينية حالة العزلة الوظيفية التي أصبحت تراقبها، ما فسح المجال للجمعيات الخارجية على فرض نشاطها في تونس وبث أجنداتها الداخلية المغربية تفكيكاً خلايا إرهابية، وتقول إن استراتيجية مكافحة الإرهاب نجحت في تفكيك 200 خلية إرهابية، منذ 2003، بمعدل خلية شهرياً.

وأوضح الأستاذ الجامعي والخبير في الدراسات الجيوستراتيجية والأمنية، الشرقاوي الروداني، بأن "الجماعات الإرهابية استغلت ظروف المحتجزين في مخيمات تندوف من أجل القيام بعمليات الاستقطاب".

وأضاف في استراتيجيات التنظيمات الإرهابية من خلال محاولة استغلال محددات الفراغ الجيوسياسي في المناطق الرمادية في شمال أفريقيا ودول الساحل الأفريقي وجنوب الصحراء، عبر المنظمات الموازية والاتجار بالمخدرات، وابتزاز شركات التنقيب عن المعادن والطاقة التي تنشط قرب هذه الفراغات.

وأكد الشرقاوي أن "ظهور تنظيم الدولة في الصحراء الكبرى من خلال عدنان أبو الوليد الصحراوي، وهو أحد

الأخطر هو المال السياسي الفاسد، وهو ما كشفت عنه محكمة المحاسبات في تقريرها الأخير".

ويطرح وجود التعليم الديني الموازي مدى قدرة مؤسسات الدولة وهياكلها على مراقبة المضامين والمناهج المتبعة، فضلاً عن الانتشار اللافت للمدارس القرآنية والدورات التكوينية في المجال، وانتقدت أوساط دينية تونسية، طرق الدولة المتبعة في الإشراف على الهياكل الدينية بالبلاد، معتبرة وجود تقصير كبير من سلطة الإشراف في مراقبة الأنشطة الدينية وعمل الجمعيات الخيرية وغيرها.

ويبدو أن دور وزارة الشؤون الدينية، حسب هؤلاء لا يقتصر إلا على صرف الرواتب وتأييد الشعائر، دون ضبط برامج عمل واضحة ترتقي بالفكر الديني وملاءمته لخصائص المجتمع التونسي المتنوع.

وأفاد فاضل عاشور، كاتب عام نقابة الأئمة ورئيس النقابة الوطنية للإطارات الدينية، في تصريح لـ"العرب" أن "المشكلة ليست في الترخيص الذي تتمتع به الجمعية ما دام القانون يخول لها ذلك، إلا أن الدولة لم يقتصر دورها إلا على الإشراف على المساجد وبالتالي هي عاجزة عن مراقبة الجمعيات، ووزارة الشؤون الدينية عاجزة عن سيطرة أئمتها".

وحذرت شخصيات سياسية من مغبة الترويج لخطاب ديني متطرف عبر مثل هذه الجمعيات، يتعارض وقيم المجتمع التونسي والتعايش وفق مبادئ الدولة المدنية.

واعتبرت أن هذه الجمعيات تنشط تحت يافطة العمل الديني والخيري، وتعمل على اختراق النسيج الاجتماعي وتقديم نفسها سنداً للمواطنين، مقابل تمرير أجنداتها الدينية والأيدولوجية الضيقة.

وأشار المحلل السياسي نبيل الراحي، أن "الانفلات وقع في حكم الترويسكا (2011 - 2014).." اليوم توجد قرابة 22 ألف جمعية منها (7 آلاف جمعية مشبوهة) تثبت سموها في المجتمع التونسي".

وسبق أن أظهرت محكمة المحاسبات أن حجم التمويلات الأجنبية التي استفادت منها الجمعيات، وفق المعطيات المتوفرة لديها، بلغت 68 مليون دينار (25.15 مليون دولار) سنة 2017 و78 مليون دينار (28.85 مليون دولار) سنة 2018 في وقت لم تعلم فيه 566 جمعية الحكومة بتلقيها تمويلات أجنبية المصدر. وأضاف الراحي لـ"العرب"، "اليوم هناك أوكار و تمويلات للجمعيات المشبوهة يتطلب وجودها بحثاً عميقاً وإعادة النظر في منح التراخيص ومراجعتها". وتابع "فضلاً عن السموم الفكرية،

أثار وجود الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين وتواصل نشاطه التعليمي الديني الموازي جدلاً سياسياً واسعاً في تونس، في وقت يرى فيه مراقبون أن الاتحاد يسعى لترويج أفكار دينية متطرفة تتعارض مع الطابع الديني المعتدل وقيم الدولة المدنية التي تنتهجها البلاد.

خالد هدي

تونس - حذرت رئيسة الحزب

الستوري الحر عبير موسى من استغلال الإرهاب للوضع السياسي الراهن في تونس، في وقت يثير فيه وجود ما يعرف بجمعية "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بتونس" جدلاً واسعاً حول حقيقة نشاطها.

وحسب متابعين، يطرح وجود الاتحاد أسئلة عدة في بلد التعليم الديني المعتدل لجامعة الزيتونة والعلامة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور الذي عرف عنه نبذه للعصب، وسط مخاوف من أن يكون الاتحاد واجهة لأنشطة مشبوهة.

ومنذ توقيف الماضي، يحشد الدستوري الحر ضد أنشطة الاتحاد في تونس للمطالبة بإغلاقه، فيما رفض القضاء التونسي في الشهر ذاته دعوى من الحزب بغية إيقاف نشاط الاتحاد في البلاد.

ونكرت موسى، الأربعاء، أنها تعرضت مع باقي أعضاء حزبا، للضرب والشتم خلال فض اعتصام أمام مقر الاتحاد بالعاصمة التونسية.



نبيل الراحي

علينا النظر في تمويل الجمعيات المشبوهة ومراجعة منح التراخيص

وعملت قوات الشرطة على فض الاحتكاك الذي دار بين أنصار الدستوري الحر من ناحية، واتلاف الكرامة (الإسلامي الشعبي) من ناحية ثانية، ما أدى إلى إصابة عدد من أعضاء الحزب الدستوري الحر ونقلهم إلى المستشفى. وأعلنت وزارة الداخلية التونسية، في بيان لها، أنها "رصدت وجود عدد من الأشخاص كانوا قريبين من الخيمة التي اعتصم فيها أعضاء الحزب الدستوري الحر، مضيفة أنه جرى تبادل للاعتداء الجسدي والشفهي بينهم".

الجيش الجزائري يتهم تحالفا إسلاميا علمانيا بضرب استقرار البلاد

طاهر بليدي

المقربة من الإسلاميين، بافتعال عداوة بين الشعب والجيش.

وكان الرئيس تبون، قد عبّر عن اتهامات السلطة لفلول جبهة الإنقاذ وحركة رشاد، في تصريحه الأخير لوسائل إعلام محلية، بالقول "شعار (دولة) مدينة وليست عسكرية، بلطخ في مخابر أجنبية منذ 14 عاما"، في إشارة للحركة المنكورة التي تأسست العام 2007 في برطانيا من طرف مناضلين ومتعاطفين مع إسلامي الإنقاذ. وشبهت افتتاحية المجلة تلك الأطراف بـ"النعامة" لأنها "يرفضون عن عنجهية ومكابرة الاعتراف بأن الجزائر الجديدة أضحت واقعا مثالا للعيان تشق طريقها بحكمة وثبات وفقه"، كما أن "جيشنا سيبقى على أهية الاستعداد للدفاع والنضحية عن المصلحة العليا للوطن مهما كلفه ذلك من ثمن، مسخرا كل قدراته للجزائر وشعبها وقيم نوفمبر ورسالة الشهداء الميامين".

وجاءت رسائل لسان حال المؤسسة العسكرية، لتعبر عن قطعية أفرزتها الأزمة السياسية التي تتخبط فيها البلاد، بين تيار في الحراك الشعبي يزداد راديكالية بمرور الأسابيع، وبين المؤسسة العسكرية التي انخرطت في دعم المسار الذي رسمته السلطة الجديدة.

الخفافيش تهوى الظلام والسواد، تستنمر حتى في الحراك والوباء، سلاحها التفريقة ومنسروعها فك روابط اللحمة بين الشعب وجيشه وإعادة النظر في كل ثوابت الأمة وفي مقدمتها النهج النوفمبري الأصل.

ووجهت المجلة أصابع الاتهام إلى فلول حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية المنحلة، بالوقوف وراء تغذية الموجة

ضرب أمن واستقرار البلاد، والمساس بسمعة وشرف المؤسسة العسكرية. ويبدو أن الموجة الجديدة من الاحتجاجات التي عادت في فبراير الماضي، باتت مصدر قلق حقيقي لآقل مؤسسات الدولة، كما يكشف التحول المسجل في خطاب وشعارات المظاهرات الشعبية، تعمق الفجوة بين الشارع المناوئ للسلطة والجيش.

وتردد خلال المسيرات الأخيرة العديد من الشعارات غير المسبوق، بانتقادها المباشر والعلني لقادة وضباط المؤسسة العسكرية، وعلى رأسها دائرة الاستخبارات، عكس الموجة السابقة، التي كان يتردد فيها "الجيش والشعب خاوة خاوة (إخوة)". الأمر الذي أثار استياء المؤسسة بشكل عميق، وهو ما عبرت عنه في العدد الأخير من مجلة الجيش لشهر مارس الجاري.

ونكرت المؤسسة أن "أطرافاً تشبه

الجزائر - وجه الجيش الجزائري أصابع الاتهام إلى فلول إسلامية وتنظيمات أجنبية، بالوقوف وراء التصعيد الذي عرفته المظاهرات المناوئة للمؤسسة العسكرية، كما اتهم جهات إقليمية وصفها بـ"المعادية"، بتغذية الموجة الجديدة من الاحتجاجات.

ووصفت افتتاحية مجلة الجيش، لسان حال المؤسسة العسكرية في الجزائر، في عددها الأخير لشهر مارس الجاري، فاعلين في الحراك الشعبي المتجدد بـ"خفافيش الظلام"، في تلميح إلى "السرية وخدمة أجندات خارجية مفرضة، تستهدف مؤسسات الدولة وعلى رأسها المؤسسة العسكرية".

كما نفتت المجلة رافعي الإجراءات والقرارات التاريخية والشجاعة التي اتخذها مؤخرا الرئيس عبدالمجيد تبون، بـ"محترفي الألف والتضليل"، في إشارة إلى الحراك وقوى المعارضة التي وصفت قرارات حل البرلمان وتنظيم انتخابات تشريعية مبكرة، بـ"عدمية الجدي"، و"بـالعاجزة عن حل الأزمة السياسية التي تتخبط فيها البلاد".

وتحدثت المجلة عن تحالف هجين بين فلول الإسلاميين وقوى ديمقراطية وعلمانية ودوائر أجنبية معادية، من أجل

